على العطف انه يعقل منهما اى من انما المكان اعني الاثبات للمذكور
والنفي عما عداه معاً بخلاف العطف فانه يفهم منه اولاً الاثبات ثم
النفي نحو زيد قائم لا قاعد او بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد واحسن
مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه
تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها
اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد
والمفعولين كما نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما
الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على
الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول
قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا
قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا

كالحال والتمييز مثاله نحو ما ضرب زيد الا راكبا

او قلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اى جاز على قلة
تقديمهما اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما
بحالهما وهو ان يلي المقصور عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا زيد في
قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا في قصر
المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالة
عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب
زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود وانما قال قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه
قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها لان الصفة المقصورة
على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل
فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا
والا جاز على قلة نظرا الى انها في حكم التام باعتبار ذكر
المتعلق في الاخر ووجه الجميع اى السبب في افادة النفي
والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف
فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1